



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

زعيم تيار وعد المعارض ابراهيم شريف ضحية استمرار كبت الحريات في البحرين



لم تتوقف السلطات في البحرين يوماً ومنذ عام 2011 عن سياسة التضييق والاعتقال والانتقام من الناشطين في مجال حقوق الإنسان، وسجلها الحقوقي لازال يومياً يشهد سواد دون أي تحرك دولي ملحوظ وجاد للحد من الانتهاكات الصارخة التي يتعرض لها أبناء الشعب البحريني على أيدي حكومته.

أصدرت المحكمة الجنائية الصغرى الأولى اليوم الاربعاء 13 مارس 2019 حكماً بسجن الأمين العام الأسبق لجمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" إبراهيم شريف 6 أشهر، بتهمة "إهانة رئيس دولة أجنبية." عبر تغريدة في وسائل التواصل الاجتماعي.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يدين بشدة تلك الأحكام الغير عادلة الصادرة بحق الأستاذ إبراهيم شريف ويؤكد أن ما كان يمارسه ليس سوى حق من حقوقه الشرعية تكمن في حرية التعبير عن الرأي والمنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (19) والتي صادقت بلاده عليه في عام 2006.

فليس هناك من مبرر لهذا الحكم الظالم الصادر بحقه، ووسائل التواصل الاجتماعي هي منبر للجميع وليس فقط حكر على السلطة لإيصال صورتها الملمعة والتي تكاد تكون أقرب إلى المثالية لتخبئ خلفها معاناة ومآسي لا تعد ولا تحصى سببتها الحكومة البحرينية والسلطة الحاكمة وخاصة بعد تعديل القوانين لصالحها وبات القضاء وسيلة للانتقام بدل الحكم بالعدل وفق الحقوق والتشريعات والقوانين.



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ICSFT

الرأي ليس جريمة بكافة التشريعات الدولية، لكن خوف البحرين من تشويه سمعتها أمام العالم جعل منها الجريمة الأكبر في محاكم البحرين التي باتت تلتفح التهم حسب أهواء السلطات الحاكمة، ورغم أن الفعل الذي قام به الأستاذ إبراهيم شريف هو سلمي ونزيه وشرعي إلا أنه كان الحجة الأكبر لانتقام آخر منه بسبب نشاطه السياسي.

اليوم على البحرين أن تتوقف عن تلك السياسة القمعية التي جعلت منها السجن الأكبر لمواطنيها بسبب الأحكام الصادرة عن المحاكم فيها والتي تفتقد إلى كل معايير المحاكمات العادلة، فحكم التعبير عن الرأي يبدء بشهور طويلة وغرامات مالية ويصل إلى المؤبد والإعدام وسحب الجنسيات.

ويطالب المجلس البحرين من إسقاط التهم الموجهة إلى الأمين العام الأسبق لجمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" إبراهيم شريف فوراً ودون قيد أو شرط. كما يطالب مجلس حقوق الإنسان وخلال دورته الأربعون والتي تجري حالياً بإدانة الأحكام الصادرة بحق السيد شريف وكل المعتقلين السياسيين والضغط على الحكومة البحرينية للإفراج عن كافة المعتقلين والتعهد بعدم التعرض لهم أثناء ممارستهم حقهم الشرعي في التعبير عن الرأي.

كما لم يعد مقبول من أي جهة تُعنى بحقوق الإنسان من تصديق ما تدعيه حكومة البحرين من منابر الأمم المتحدة من أن الشعب البحريني يتمتع بكافة حقوقه الشرعية، بل واجب عليها القيام بتحقيق ميداني ورؤية ما يجري من انتهاكات في البحرين عن كثب، فانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين لاتعد ولا تحصى وستزداد أكثر مع استمرار سياسة الإفلات من العقاب.

جنيف 2019/03/13